

ملخص وقائع ورشة العمل الثانية :

التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى الزراعة العربية مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية

فى تمام الساعة السادسة من مساء يوم السبت الموافق 17 نوفمبر 2018، عقدت ورشة العمل الثانية تحت عنوان «التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى الزراعة العربية مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية»، تحدث فيها الدكتور أشرف كمال عباس، الأستاذ فى معهد بحوث الاقتصاد الزراعى بالقاهرة، جمهورية مصر العربية. وفيما يلي النص الموجز للورقة التي قدمها.

تشير مختلف التجارب الدولية والإقليمية إلى أنه على مر التاريخ الحديث فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يصعب إنجازه بدون تحقيق تنمية زراعية مستدامة، وهناك اتفاق فى الأدبيات الاقتصادية على أن هناك محورين رئيسيين لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة هما محورى التوسع الرأسى والتوسع الأفقى شريطة الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية فى جنى ثمار التنمية.

ويواجه الوطن العربى وفى القلب منه مصر - من الناحية الجيوستراتيجية - العديد من التحديات لتحقيق كل من محورى التنمية الزراعية الأفقية والتنمية الزراعية الرأسية .

وتتمثل التحديات التى تواجه التوسع الزراعى الأفقى فى الوطن العربى فى محدودية الموارد الطبيعية الرئيسية للإنتاج الزراعى نسبياً وهى الأراضى والمياه، فتبلغ المساحة المزروعة 71 مليون فدان بنسبة تقدر بحوالى 5.3% من المساحة الكلية للوطن العربى وبنسبة تبلغ 1.45% من المساحة المزروعة عالمياً.

كما أن المورد الطبيعى الآخر للإنتاج الزراعى فى الوطن العربى وهو مورد المياه يعانى من المحدودية الشديدة حيث أن العالم العربى معظمه يقع فى المناطق الجافة وشبه الجافة، ويبلغ إجمالى الموارد المائية المتاحة بالوطن العربى حوالى 260 مليار متر مكعب، وينخفض نصيب الفرد من المياه فى الوطن العربى إلى 700 متر مكعب وهو أقل من خط الفقر المائى العالمى الذى يبلغ 1000 متر مكعب سنوياً، وتشير الدراسات إلى أن الوطن العربى بحاجة إلى حوالى 550 مليار متر مكعب سنوياً تبلغ عام 2025 وذلك فى حالة ثبات معدلات النمو السكانى عند 2.1%، أى أن الوطن العربى سيحتاج حوالى ضعف الموارد المائية حالياً، ومما يفاقم من أوضاع

الموارد المائية في الوطن العربي أن أهم الأنهار الموجودة به النيل ودجلة والفرات توجد منابعها خارج الوطن العربي ، مما يزيد من وطأه الضغوط السياسية في هذا الصدد وبوجه عام فإن العالم العربي يعاني من اتساع قيمة الفجوة الغذائية ، مما يزيد من العبء على موازين المدفوعات ويعانى من انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى فى المجموعات الغذائية الرئيسية وتوجد به أكبر دول مستوردة للقمح على مستوى العالم .

وعلى الرغم من أن مصر تحتل المرتبة الأولى بين دول الوطن العربي من حيث قيمة الناتج الزراعى إذ تبلغ مساهمتها فى الناتج الزراعى العربى 22 % ، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعى على الرغم من الإنجازات الكبيرة التى تحققت فى محور التوسع الرأسى بارتفاع متوسط الإنتاجية الفدانىة واحتلالها مرتبة متقدمة فى إنتاجية المحاصيل مثل الأرز ، وقصب السكر ، لكن مصر أيضاً هى دولة مستوردة صافية للغذاء وتمثل الزيادة السكانية محمداً واضحاً فى هذه الحالة .

وتساهم الزراعة فى مصر بحوالى 11.6 % من الناتج المحلى الإجمالى فى 2017 ، ويبلغ معدل النمو السنوى لهذا الناتج 3.2 % فى نفس العام ، وتبلغ مساهمة الصادرات الزراعية فى الصادرات الكلية حوالى 22 % كما تبلغ نسبة العمالة فى القطاع الزراعى من العمالة الكلية 25.8 % ، وبلغت الاستثمارات الكلية فى القطاع الزراعى 21.9 مليار جنيه .

أوضاع التوسع الرأسى فى الزراعة المصرية:

على الرغم من طبيعة المحددات التى تواجه تنمية القطاع الزراعى المصرى ، وعلى الرغم من أن استقرار التاريخ يوضح أن القطاع الزراعى المصرى لاقى إهمالاً خلال فترة طويلة تقلص فيه الدور التنموى للدولة كمحفز لتشجيع النشاط الاقتصادى الإنتاجى، فإن محور التوسع الرأسى من خلال زيادة الإنتاجية قد تحقق فيه إنجازات كبيرة من خلال دور المراكز البحثية الزراعية والجامعات خاصة مركز البحوث الزراعية الذى يمثل أكبر صرح علمى زراعى فى الشرق الأوسط فى استنباط الأصناف عالية الإنتاجية وتحسين المعاملات الزراعية، وتشير بعض الأرقام البسيطة أن إنتاج القمح قد تضاعف فى مصر منذ بداية الثمانينات من 1.4 طن إلى حوالى 2.9 طن للفدان حالياً ، كما ارتفع إنتاج الأرز من 2.5 طن للفدان إلى 4.5 طن للفدان كما أن مصر تحتل المرتبة الأولى فى إنتاجيته عالمياً لعدة سنوات ، كما تحتل مصر المرتبة العالمية الأولى فى إنتاجية قصب السكر عالمياً والذى ارتفع متوسط إنتاجيته من 34 طن للفدان إلى ما يزيد عن 50 طن للفدان ، كما تضاعف إنتاج الذرة الشامية من 1.8 طن للفدان إلى 3.6 طن للفدان .

أوضاع التوسع الأفقى فى الزراعة المصرية :

يعتبر عهد محمد على البداية الحقيقية للتوسع الأفقى فى الزراعة المصرية، وكان هناك دور كبير للدولة فى استصلاح واستزراع الأراضى بعد ثورة 23 يوليو 1952 وخاصة فى حقبة الستينات.

وتبدو اليوم عدة مبررات أساسية لإقامة المشروعات الكبرى فى الزراعة المصرية :

- 1 - تناقص مساحة الأرض الزراعية.
- 2 - الحاجة لرفع نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية.
- 3 - تزايد الضغط السكانى على المساحة المحصولية.
- 4 - الاقتراب من الاستخدام الكامل للأراضى القابلة للزراعة فى محيط الأراضى القديمة .

ومن أهم الدروس المستفادة فى مجال التوسع الأفقى ما يلي :

- 1 - أهمية فكر شمول التنمية.
- 2 - تعميق فكر التوطين وتهيئة البيئة الاجتماعية.
- 3 - التناسق فى الأداء بين الجهات المختلفة للدولة والمجتمع.
- 4 - إيجاد التوليفة المثلى للضئات المستهدفة لتوزيع الأراضى .
- 5 - إستغلال مقومات التمايز بين أقاليم ومناطق الدولة فى مشروعات إستصلاح واستزراع الأراضى .

وقد أثرى النقاش مجموعة من المداخلات من السادة الحضور شارك فيه نخبة من الحضور من أهل الفكر والاختصاص.